

- اسم المقرر: مبادئ الاقتصاد
- رمز المقرر: 1216 قصد
- كتاب المقرر : مبادئ الاقتصاد، د. عبدالرحمن الخلف.



الفصل الأول

طبيعة الاقتصاد وطرق دراسته

أهداف الفصل

يكون الطالب في نهاية هذا الفصل قادراً على أن:

1. يُعرّف علم الاقتصاد وفروعه.
2. يُوضح المقصود بالمشكلة الاقتصادية ويتعرف على كيفية حلها.
3. يذكر الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج).
4. يُعدّد الحاجات الإنسانية وخصائصها.
5. يُعدّد أدوات التحليل الاقتصادي.

تعريف علم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تهتم بالقوانين الاجتماعية المتعلقة بالإننتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك. وهو علم كونه يتضمن تراكم وتصنيف وتنظيم المعرفة. وهو كذلك فن كونه يهدف إلى تحقيق الكفاءة في تطبيق القوانين الاجتماعية المتعلقة بالإننتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك.

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه: دراسة السلوك الإنساني للأفراد والمجتمع المتمثل بالسعي نحو إشباع الحاجات المتعددة باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة للوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكنة.

تعريف علم الاقتصاد

كما يمكن تعريف الاقتصاد بأنه:

- العلم الذي يبحث عن أفضل السبل لاستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمعات من السلع والخدمات.

- هو العلم الذي يهتم بإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه الفرد أو المجتمع.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولاً: علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

مما لا شك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق ذلك أن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل سياسية معينة يكون متأثراً ومؤثراً فيها في الوقت ذاته، وقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يُعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي".

كما أن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية، فالضرائب وتحديد الأجور وإقرار الموازنة وغيرها، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية. إذاً هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين علم الاقتصاد والسياسة.

ثانياً: علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

هناك علاقة متبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ أن كلاهما يدرس سلوك الإنسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور في تحديد القيم والعادات التي تسود ذلك المجتمع، ويستمد علم الاقتصاد من علم الاجتماع المعلومات الهامة حول عادات المجتمع وتقاليد.

فعلى سبيل المثال تعد تربية الأبقار من المشاريع الاقتصادية المربحة والضرورية، ولكن مثل هذه المشاريع تعد لا فائدة منها في كثير من مناطق الهند التي يقدر السكان فيها البقر.

كما أن علم الاقتصاد يؤثر في علم الاجتماع، ذلك أن علم الاقتصاد هو أداة هامة في تغيير المجتمع، كأن يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وتعد هذه التغيرات موضوع أساسي في دراسات علم الاجتماع.

ثالثاً: علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

بما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع.

فمثلاً تخفيض رسوم الهاتف أو زيادة رسوم الكهرباء سيكون لها تأثير نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع، ومن ثم فإن دراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيراً في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والناجحة.

رابعاً: علاقة الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي

تتضح هذه العلاقة من استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وحزم الحاسب الآلي في الأبحاث الاقتصادية، وتكاد لا تخلو دراسة اقتصادية من الأساليب الإحصائية الدقيقة المتمثلة في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها. كما يُمكن عن طريق الرياضيات التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلاً من الكلمات والعبارات. كما يُمكن عن طريق الحاسب الآلي معالجة العديد من النماذج الاقتصادية والرياضية بسهولة وسرعة فائقة.

واليوم تكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في أي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي والقياسي.

المشكلة الاقتصادية

تعريف المشكلة الاقتصادية:

يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على اشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج. أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها، أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت احجامها فهي موارد محدودة في كل دولة اذا ما قورنت بالحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.

يُمكن إذاً القول بأن المشكلة الاقتصادية هي عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة، مما يدفعه إلى الاختيار. وهذا التعريف يحتوي على كل أركان المشكلة الاقتصادية، وهي الاحتياجات والرغبات الإنسانية والموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات المتعددة واللانهائية.

أولاً: الاحتياجات والرغبات الإنسانية

تتسم الحاجات والرغبات الإنسانية بخصائص هي:

1- متعددة ومتنوعة: ذلك أن الإنسان كلما أشبع حاجة أو رغبة تطلّع إلى إشباع حاجة ورغبة أخرى، فالحاجة إلى الغذاء لا تقف عند نوع أو صنف محدد من الأطعمة وإنما إلى مختلف أنواع الطعام والشراب.

2- قابلية الحاجة للإشباع: بمعنى كلما استهلك الفرد وحدات أكثر من السلعة كلما أشبعت الحاجة أو الرغبة إلى تلك السلعة، إلى أن يصل الفرد إلى مستوى الإشباع التام من تلك السلعة، وأي وحدات إضافية مستهلكة بعد مستوى الإشباع التام ستكون مضرّة للمستهلك، وهذا ما يطلق عليه **قانون تناقص المنفعة الحدية**.

3- تزداد وتتنوع مع التطور العلمي والتكنولوجي وزيادة المعرفة البشرية.

4- ذات خاصية تنافسية: أي أنها تتنافس على مورد الفرد المحدود مما يتطلب ترتيبها حسب أهميتها.

5- ذات خاصية تكاملية: أي أن هذه الحاجات والرغبات يكمل بعضها بعضاً، بمعنى أن إشباع حاجة معينة يستلزم إشباع حاجة أخرى مثل الحاجة إلى السيارة تتطلب الحاجة إلى تعلم القيادة، وفس على ذلك.

ثانيا: الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات المتعددة واللائهائية

1- العمل: ونقصد به ذلك المجهود العضلي والذهني الذي يقوم به الإنسان لغرض إنتاج السلع والخدمات، ويحصل عنصر العمل على عائد يسمى الأجر أو الراتب.

2- الموارد الطبيعية (الأرض): ونقصد به كل ما على سطحها أو في باطنها أو فوقها من موارد ومعادن ويمكن استخدامه في الإنتاج كالموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية والأمطار والرياح والمناخ بشكل عام والغابات... الخ. وعائد الأرض يسمى الإيجار أو الربح.

3- رأس المال: ونقصد به الموارد التي أنتجها الإنسان لغرض مساعدته في الإنتاج كالألات والمعدات والمباني والجسور، وعائد رأس المال يسمى معدل الفائدة.

4- المنظم: هو الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة عن طريق استخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة لديه، في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة، ويقع على عاتقه اتخاذ قرار القيام بالعملية الإنتاجية وتحمل المخاطر. وعائد المنظم يسمى الربح.

وأهم خصائص هذه الموارد هي :

أ- الندرة النسبية: أي إنها موجودة ولكن بكميات محدودة، وهذه الخاصية هي أساس ومنبع المشكلة الاقتصادية.

ب- تعدد الاستخدام: أي أن هذه الموارد بالرغم من أنها نادرة نسبياً إلا أنها متعددة الاستخدام، بمعنى إمكانية استخدامها في إنتاج سلع وخدمات مختلفة. وهذه الخاصية تخفف من حدة المشكلة الاقتصادية.

نتيجة للمشكلة الاقتصادية يواجه المجتمع أو الفرد أربعة اختبارات وهي:

1- **ماذا ننتج؟** وهنا تظهر مشكلة الاختيار بالنسبة للاحتياجات والرغبات التي يختار الفرد أو المجتمع إشباعها من بين جميع احتياجاته ورغباته وضمن موارده المتاحة، وهذا الاختيار يطلق عليه مصطلح **كلفة الفرصة البديلة**.

2- **كيف ننتج؟** أي ما هي الطريقة الفنية المتبعة لمزج عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات التي تم اختيارها.

3- **لمن ننتج؟** بمعنى كيفية توزيع الإنتاج بين أعضاء المجتمع.

4- **كم ننتج؟** أي تحديد الكميات المنتجة من كل سلعة وخدمة تم اختيار إنتاجها.

كيفية العمل على حل المشكلة الاقتصادية

الحل يكون عن طريق:

الاختيار: أي الاختيار فيما بين تلك الحاجات، بعد ترتيبها حسب الأهمية، فيتم إشباع الحاجات الأكثر أهمية وتأجيل الأقل أهمية، أي:

التضحية: أو التنازل عن حاجات غير ملحة للحصول على حاجات ملحة.

فروع الاقتصاد:

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والاقتصاد الجزئي (Microeconomics)

1- الاقتصاد الكلي:

– الاقتصاد الكلي هو أحد أشهر فروع الاقتصاد بمفهومه العام، يختص بدراسة الظواهر الكلية في الاقتصاد الوطني على نطاق واسع، مثل: الدخل القومي، تكوين رؤوس الأموال، التضخم، مستويات الأسعار، معدل النمو، التغيرات في البطالة... ويركز أيضاً على اتجاهات الاقتصاد وكيف يسير الاقتصاد ككل.

– يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة الوحدات الاقتصادية الكلية، أي يركز التحليل الكلي على ظواهر اقتصادية كلية كالمستوى العام للأسعار، معدلات التضخم معدل البطالة، النمو الاقتصادي...

2- الاقتصاد الجزئي:

يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية كالمستهلك، العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما، المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها (الكمية المعروضة)، المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة، التكاليف والإنتاج، توازن السوق وما إلى ذلك.

منهجية البحث في الاقتصاد

هناك طريقتين للبحث العلمي تناسب علم الاقتصاد:

1. الاستقراء (الاستدلال):

يعتمد على ربط الظواهر الاقتصادية بناء على البيانات التاريخية، ثم يتم استخراج مبادئ وأحكام عامة، أي استخدام الجزئيات للوصول إلى تعميم أو قاعدة عامة. مثال: بعد ملاحظة أن ارتفاع سعر السلعة (أ) يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها، وكذلك بالنسب للسلع (ب)، (ج)، (د)، (هـ)... الخ، نستدل (استقراء) بأن ارتفاع سعر أية سلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، والوصول إلى ما يسمى **قانون الطلب**.

2. الاستنباط (الاستنتاج):

استخدام العموميات أو القواعد العامة للوصول إلى تفسير لظاهرة معينة.

مثال:

✓ يمكن استخدام قانون الطلب، لاستنتاج أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفراولة والكمية المطلوبة منها.

✓ يمكن استخدام قانون العرض، لاستنتاج أن هناك علاقة طردية بين سعر الطماطم والكمية المعروضة منها.

المتغير المستقل Independent والمتغير التابع Dependent

- المتغير المستقل:

هو الذي يتغير أولاً

- المتغير التابع:

هو المتغير الذي يتغير بسبب تغير المتغير المستقل.

يُمكن القول إذاً أن المتغير المستقل هو الذي يؤثر ولا يتأثر بالمتغير

التابع بينما المتغير التابع هو الذي يتم التأثير عليه من قبل المتغير

أو المتغيرات المستقلة.

تكمُن المشكلة في دراسة العلاقة بين المتغيرات في أن عدم الفهم الصحيح لما هو المتغير المستقل، وما هو المتغير التابع، قد يؤدي إلى نتائج ذات تأثيرات سلبية على مجتمع الدراسة.

مثال: ارتفاع سعر السلعة كمتغير مستقل، يترتب عليه انخفاض الكمية المطلوبة منها كمتغير تابع، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

أدوات التحليل الاقتصادي

1. الطريقة الوصفية:

تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية باستخدام الألفاظ والكتابة دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة. وهذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي، غير أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صيغتها بطريقة كمية.

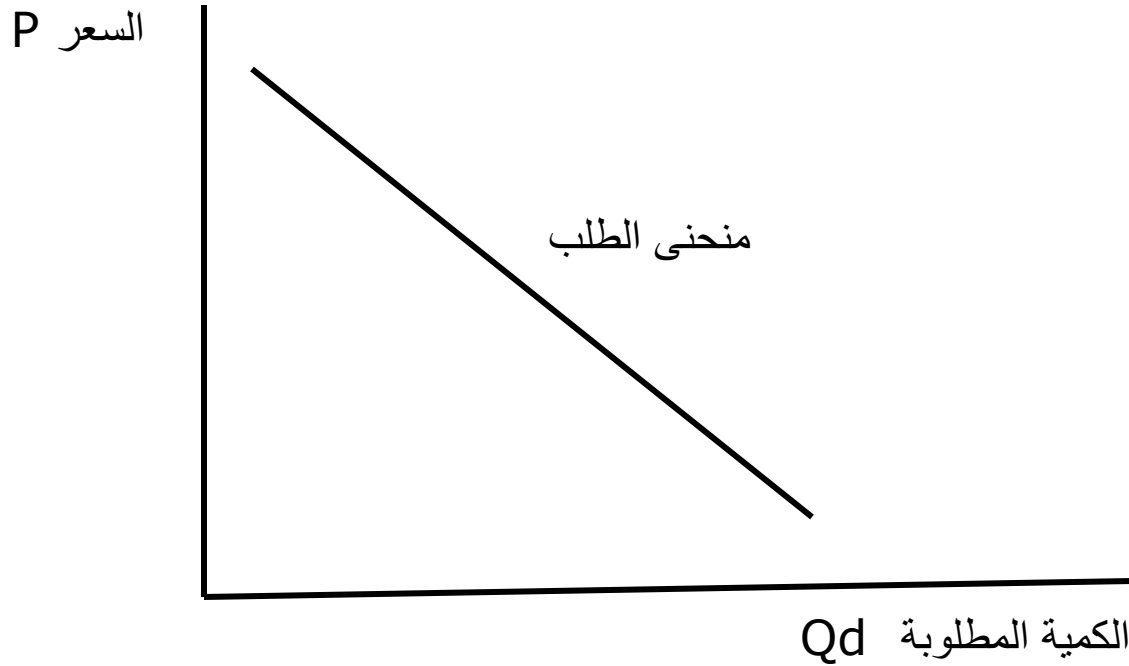
مثال: هناك علاقة طردية بين دخل المستهلك واستهلاكه من السلع والخدمات، أي كلما ازداد الدخل ازداد استهلاك المستهلك من السلع والخدمات، والعكس صحيح.

•  الدخل   الاستهلاك

2. الطريقة البيانية:

توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (طردية أو عكسية) في شكل رسم بياني.

مثال: العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة



الشكل رقم (1-1)

3. الطريقة الرياضية:

تتضمن هذه الطريقة تحويل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية إلى علاقات ودوال رياضية للحصول على معلومات ونتائج أكثر دقة. تستخدم هذه الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية.

مثال:

دالة الطلب: $K = P - A - B S$

حيث أن K : تعني الكمية المطلوبة.

A : ثابت، B : معامل السعر، S : تعني السعر.

مثال: $K = 20 - 2S$

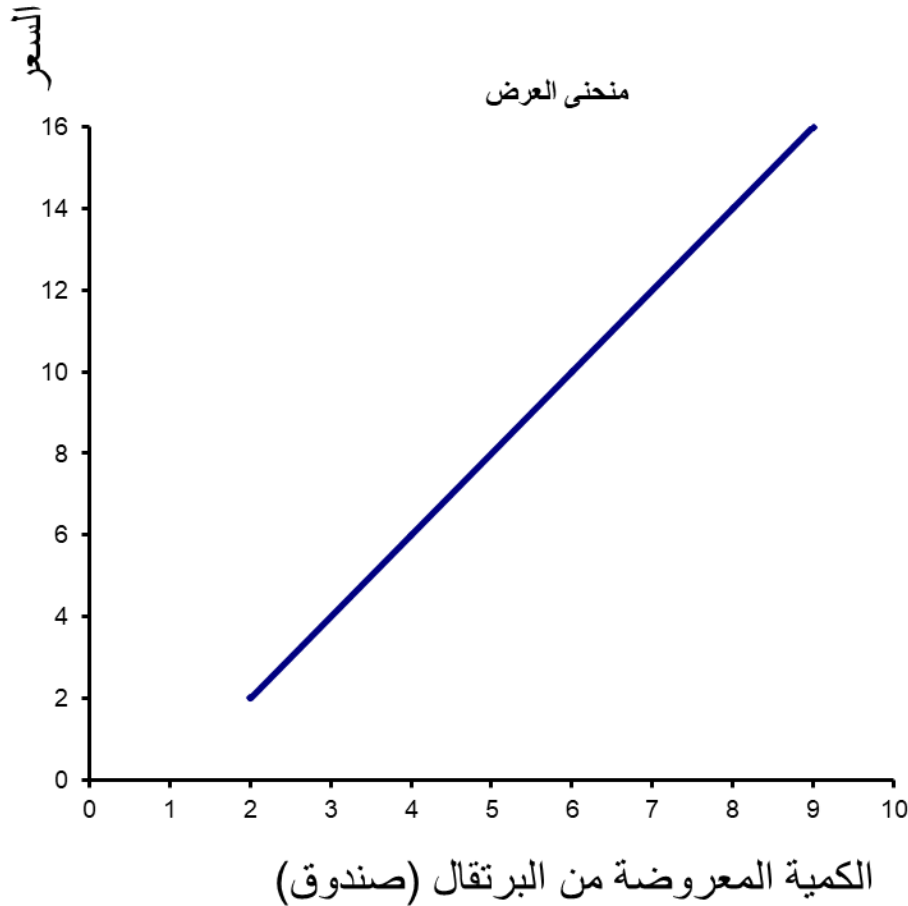
العلاقة الطردية والعلاقة العكسية

- **العلاقة الطردية:** أي تغير المتغير التابع في نفس اتجاه تغير المتغير المستقل (ارتفاعاً وانخفاضاً) مثل ارتفاع سعر السلعة الأصلية يترتب عليه زيادة (ارتفاع) الكمية المعروضة منها، والعكس صحيح (**قانون العرض**).
- **والعلاقة العكسية:** أي تغير المتغير التابع في عكس اتجاه تغير المتغير المستقل (ارتفاعاً وانخفاضاً) مثل ارتفاع سعر السلعة الأصلية يترتب عليه انخفاض الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح (**قانون الطلب**).

تطبيق: بيان العلاقة الطردية

جدول العرض

الكمية المعروضة من البرتقال (صندوق)	السعر بالريال
9	16
8	14
6	10
4	6
2	2



انخفاض في السعر يقابله انخفاض في الكمية المطلوبة من البرتقال.

تطبيق 1

إذا توفرت لديك البيانات التالية عن دخل المستهلك واستهلاكه من السلع والخدمات:

جدول دخل الفرد واستهلاكه

الاستهلاك	دخل الفرد
500	0
1200	1000
1900	2000
2600	3000
3300	4000
4000	5000

المطلوب:

1. صف نوع العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه.
2. وضح العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه بيانياً.
3. وضح العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه بالطريقة الرياضية.

تطبيق 2

إذا توفرت لديك البيانات التالية المتعلقة بدخل الفرد وادخاره:

جدول دخل الفرد وادخاره

الادخار	دخل الفرد
500 -	0
200 -	1000
100	2000
400	3000
700	4000
1000	5000

المطلوب:

1. صف نوع العلاقة بين دخل الفرد وادخاره.
2. بين العلاقة بين دخل الفرد وادخاره بيانياً.
3. وضح العلاقة بين دخل الفرد وادخاره بالطريقة الرياضية.